الخلاف في ضمير الفصل والعطف على الضمير المتصل

م.د. مظفر عبد رومي الظاهري
جامعة واسط – كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المقدمة :

منذ سنين وأنا أدرّس مادة النحو العربي في قسم اللغة العربيّة في كلية الاداب فأمرّ على كثير من موضوعاته التي يتجاذبها الخلاف بين العلماء ، ومن هذه الموضوعات موضوع (ضمير الفصل) ، وموضوع العطف على الضمير المتّصل ، فوجدت أن أبين في هذا البحث مواطن الخلاف فيهما ومناقشتها علّنا نصل إلى الوجهة الصحيحة أو الراجحة فيهما. وبما أن موضوع البحث ينحصر بهذين الموضوعين فقد اقتضت خطته أن تكون على مبحثين : **الأول** : الخلاف في ضمير الفصل ، وقد تضمن الحديث عن المحاور الآتية :

أ . تسميته . ب . موقعه من الكلام . ج . فائدته . د . موضعه من الإعراب .

الثاني : الخلاف في العطف على الضمير المتصل ، وهو في ثلاثة محاور :

أ . العطف على الضمير المتصل المرفوع .

ب . العطف غلى الضمير المتصل المنصوب

ج . العطف على الضمير المتصل المجرور .

وأنا أطمح أن يحظى هذا البحث بالقبول من الخالق . جل وعلا . أولاً ، ثم من القرّاء ثانياً فإن قُبل فهو بتوفيق من الله وإن لم يُقبل فهو من الهوى والشيطان ، والحمد لله أولاً و آخراً .

المبحث الأول: الخلاف في ضمير الفصل

من المهم أن نلتفت إلى الاختلافات الدقيقة في استعمال المصطلح النحوي، فضمير الفصل هذا ليس هو الضمير المنفصل ، نعم هو نوع من ضمائر الرفع المنفصلة، لكن تسميته فصلا لا يرجع إلى هذا السبب ؛ وإنما لأنه يفصل بين الخبر والصفة أي (يحسم) الأمر فيهما . ولننظر في المثال : (زيد المخلص) هذا الكلام يمكن أن يكون جملة غير تامة ؛ فتكون كلمة (المخلص) صفة زيد، والجملة تحتاج إلى خبر، فنقول: (زيد المخلص محبوب) ، ويمكن أن يكون جملة تامة ، فتكون كلمة (المخلص) خبرا ؛ كأن يتحدث أمامك شخص فيقول: فلان مخلص، وفلان مخلص. فتقول أنت: بل زيد المخلص. أي زيد هو الرجل المخلص حقا. نعود إلى المشكلة : (زيد المخلص) إما أن تكون (المخلص) صفة أو خبراً ، فإذا أردنا أن نحسم في الأمر؛ أي (نفصل فيه) جئنا بالضمير، فنقول : (زيد هو المخلص) . ولهذا السبب سُمي هذا الضمير ضمير فصل على قول البصريين .

الخلاف في تسميته :

يسميه البصريون ضمير الفصل ، لأنه يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك: (زيد هو العاقل) ، قال سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) : " وإنما فصل لأنك إذا قلت كان زيد الظريف، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتا لزيد، فإذا جئت بـ(هو) أعلمت أنها متضمنة للخبر" [١]. والكوفيون يسمونه عماداً ، قال ابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) : " قال الفراء: أدخلوا العمادَ ليفرقوا بين الفعل والنعت؛ لأنك لو قلت: (زيدٌ العاقل) لأشبه النعت، فإذا قلت: (زيدٌ هو العاقل) قطعت (هو) عن توهم النعتِ "[٢] ، وقال أبو البركات : " ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفْصَلُ به بين النعت والخبر يسمى عمادًا ، لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط "[٣] . وقال الرضي: " سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده، بدلالته على أنه ليس من تمامه، بل هو خبره، ومآل المعنيين إلى شيء واحد، والكوفيون يسمونه عمادا "[٤] . وجاء في (حاشية الصبان) قوله : " فتسميته ضميرًا مجاز علاقته المشابهة في الصورة. وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم ، وعمادًا لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة " [٥] .

يبدو أن البصريين انتبهوا للّفظ في تسميتهم له ، في حين انتبه الكوفيون للمعنى . فالفصل : لفظ يفرق بين لفظين أو معنيين ، والعماد عمود المعنى الذي يُقام عليه ، كلاهما صحيح ولا فرق بينهما . وَبَعض الْكُوفِيّين يُسَمِّيه دعامة لِأَنَّهُ يدعم بِهِ الْكَلَام أَي يقوى بِهِ ويؤكد والتأكيد من فَوَائِد مَجِيئه ، وَبَعض الْمُتَأَخِّرين سَمَّاهُ صفة [٦] .

الخلاف في موقعه من الكلام :

قال سيبويه في باب ما يكون فيه (هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن) فصلا : " اعلم أنهن لا يكنّ فصلا إلا في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاما بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه، مما لابد له من أن يذكره للمحدث؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل رحمه الله "[٧]. ومن العلماء من قال : " ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا ، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد. وذلك في قولك زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال

تعالى: " إن كان هذا هو الحق "، وقال تعالى: " كنت أنت الرقيبَ عليهم "، وقال: " ولا تحسبن الذين يبخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيراً لهم "، وقال تعالى: " إن ترن أنا أقلَّ منك مالاً وولداً ". ويدخل عليه لام الإبتداء، تقول إن كان زيد لهو ظريف، وإن كنا لنحن الصالحون "[٨] . لا أرى قول سيبويه دقيقاً بقوله : " اعلم أنهن لا يكنّ فصلا إلا في الفعل " إذ قد يكنّ في الفعل والاسم والحرف الناسخ ، ففي الاسم قولنا : (زيدٌ هو الكريمُ) ، ونحو قوله تعالى : " وَأُولَئِكَ هم المفلحون " { الْبَقَرَة : ٥} . وفي الحرف الناسخ كقولنا : (إنّ هنداً هي أفضلُ من عمرو) ، ونحو قوله تعالى : " إِنّ شانئك هُوَ الأبتر" {الْكَوْثَر :٣ } . أما الفعل الذي عناه بقوله : " في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء " يقصد به الأفعال الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر كقولنا : (كان زيدٌ هو الكريمَ) ، و(حسبت زيداً هو الكريمَ) .

قيل :" وَيَقَع بِلَفْظ الْمَرْفُوع الْمُنْفَصِل مطابقا مَا قبله فِي الْإِفْرَاد والتثنية وَالْجمع والتذكير والتأنيث والتكلم وَالْخطاب والغيبة وَلَا يَقع إِلَّا بعد معرفَة الْمُبْتَدَأ أَو مَنْسُوخ نَحْو (زيد هُوَ الْقَائِم) " كنت أَنْت الرَّقِيب " {الْمَائِدَة ١١٧} " إِن هَذَا لَهو الْقَصَص " { آل عمرَان ٦٢} " تَجِدُوهُ عِنْد الله هُوَ خيرا وَأعظم أجرا " {المزمل ٢٠} ، وَلَا يَقع بعده إِلَّا اسْم معرفَة كالأمثلة الأُول أَو شَبيهٌ بِهِ في امْتنَاع دُخُول أل عَلَيْهِ كالمثال الْأَخير سَوَاء كَانَ ظَاهرا أم مضمرا أم مُبْهما أم مُعَرفا بِاللَّامِ أم مُضَافا جَامِدا أم مشتقا لم يتَقَدَّم مُتَعَلّقه عَلَيْهِ سَوَاء كَانَ النَّاسِخ فعلا أم حرفا هَذَا مَذْهَب الْجُمْهُور فِي الْجَمِيع . لكن ابْن مَالك اختلف معهم في المطابقة فَذهَب إِلَى أَنه قد تَنْتَفِي الْمُطَابقَة فَيَقَع بِلَفْظ الْغَيْبَة بعد حَاضر قَائِم مقَام مُضَاف كَقَوْلِ الشاعر :

وكائِنْ بالأباطح من صَدِيق يَرَاني لَو أُصَبْتُ هُوَ المُصابَا

فَ(هُوَ) فصل بِلَفْظ الْغَيْبَة بعد الْمَفْعُول الأول وَهُوَ الْيَاء فِي يراني على حذف مُضَاف أَي مصابي هُوَ الْمُصَاب فَحذف الْمُضَاف وأقيم الْمُضَاف إِلَيْهِ مقَامه[٩]. وكَانَ قِيَاسه (يراني أَنا) مثل " إِن ترن أَنا أقل مِنْك " وقد ذكر ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) أنه ليس فصلاً فقال : " فَقيل لَيْسَ (هُوَ) فصلا وَإِنَّمَا هُوَ توكيد للْفَاعِل ، وَقيل بل هُوَ فصل فَقيل لما كَانَ عِنْد صديقه بِمَنْزِلَة نَفسه حَتَّى كَانَ إِذا أُصِيب كَأَن صديقه هُوَ قد أُصِيب فَجعل ضمير الصّديق بِمَنْزِلَة ضَمِيره لِأَنَّهُ نَفسه فِي الْمَعْنى وَقيل هُوَ على تَقْدِير مُضَاف إِلَى الْيَاء أَي يرى مصابي"[١٠]. وَذهب قوم من الْكُوفِيّين إِلَى جَوَاز وُقُوعه بَين نكرتين مُطلقًا وَخَرجُوا عَلَيْهِ قوله تعالى : " أَن تكون أمة هِيَ أربى من أمة" {النَّحْل ٩٢} ، وَذهب قوم مِنْهُم إِلَى جَوَاز وُقُوعه بعد الِاسْم لَا نَحْو(لَا رجل هُوَ منطلق) ، وَذهب آخَرُونَ إِلَى جَوَاز وُقُوعه قبل الْمُضَارع نَحْو(كَانَ زيد هُوَ يقوم) . وَذهب الْفراء إِلَى أَنه لَا يجوز وُقُوعه قبل معرفَة بِغَيْر اللَّام فَلم يجز (كَانَ زيد هُوَ أَخَاك) ، و(كَانَ زيد هُوَ صَاحب الْحمار) وَنَحْوه وَأوجب فِيهِ الابتدائية وَرفع مَا بعده وَكَذَا لم

يجوز وُقُوعه فِي بَاب مَا وَأوجب فِيهِ الابتدائية وَجوز فِي لَيْسَ الْوَجْهَيْنِ وَرجح الابتدائية . وَذهب الْكسَائي وَالْفراء إِلَى جَوَاز وُقُوعه فِي غير الِابْتِدَاء والنواسخ نَحْو (مَا بَال زيد هُوَ الْقَائِم) ، و(مَا شَأْن عَمْرو هُوَ الْجَالِس) ، و(مررت بِعَبْد الله هُوَ السَّيِّد) بِنصب الْجَمِيع .

وَذهب قوم إِلَى جَوَاز وُقُوعه قبل مُشْتَقّ تقدم مَا ظَاهره التَّعَلُّق بِهِ نَحْو(كَانَ زيد هُوَ بالجارية الْكَفِيل) بِشَرْط أَن لَا يقْصد كَون بالجارية فِي صلَة الْكَفِيل على حد قوله تعالى : " وَكَانُوا فِيهِ من الزاهدين" {يُوسُف ٢٠} فَإِن قصدته لم يجز إِجْمَاعًا . وَذهب الْفراء إِلَى جَوَاز وُقُوعه أول الْكَلَام قبل الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر وَجعل مِنْهُ قوله تعالى " وَهُوَ محرم عَلَيْكُم إخراجهم " { الْبَقَرَة ٨٥} . وَذهب آخَرُونَ إِلَى جَوَاز تقدمه مَعَ الْخَبَر نَحْو (هُوَ الْقَائِم زيد) ، وَ(هُوَ الْقَائِم كَانَ زيد) ، وَ(هُوَ الْقَائِم ظَنَنْت زيدا). وَذهب آخَرُونَ إِلَى جَوَاز توسطه بَين كَانَ وَاسْمهَا وَبَين ظن وَالْمَفْعُول الأول نَحْو كَانَ هُوَ الْقَائِم زيد وظننت هُوَ الْقَائِم زيدا[١١].

الخلاف في فائدته : وَفَائِدَة الْفَصْل عِنْد الْجُمْهُور إِعْلَام السَّامع بِأَن مَا بعده خبر لَا نعت مَعَ التوكيد وأضاف إِلَى ذَلِك البيانيون وتبعهم السُّهيْلي (الِاخْتِصَاص) فَإِذا قلت كَانَ زيد هُوَ الْقَائِم أَفَادَ اخْتِصَاصه بِالْقيامِ دون غَيره[١٢] . ومنهم من قال : فائدته قصر المسند على المسند إليه وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وإن لم يكن معه ضمير فصل مثل (زيد الأمير ، وعمرو الشجاع) ، وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وإن كان معه ضمير الفصل نحو (الكرم هو التقوى) فإنّه قد يكون للتخصيص أي قصر المسند على المسند إليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد. وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو: {إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاق} [الذاريات: ٥٨] أي لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أي لا كرم إلا التقوى[١٣]. قال الرضي : " فالغرض من الفصل في الأصل: فصل الخبر عن النعت، فكان القياس ألاّ يجئ إلاّ بعد مبتدأ بلا ناسخ ، أو منصوب بفعل قلب، بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف، صالحا لوصف المبتدأ به، وذلك أنه إذا دخل على المبتدأ ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف إعرابيهما، نحو: (كان) ، أو (إن) ، أو(ما) الحجازية ، لم يحتج إلى الفصل . وإذا كان المبتدأ نكرة ، لم يؤت بالفصل ؛ لأنه يفيد التأكيد ولا تؤكد النكرة ، إلا بما سبق استثناؤه في باب التأكيد ، وإنما قلنا إنّ الفصل يفيد التأكيد ؛ لأن معنى (زيد هو القائم) ، زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيدا ، لأنه يجئ بعد الظاهر ، والضمير لا يؤكد به الظاهر، فلا يقال: مررت بزيد هو نفسه"[١٤].

الخلاف في موضعه من الإعراب : في هذه المسألة خلاف بين البصرين والكوفيين من جانبين يتعلق أحدهما بالأخر : الأول في ماهيته أهو اسم أم حرف ؟ والثاني هل له محل

من الاعراب أم لا ؟ عند البصريين هو حرف لا محل له من الإعراب ، وَمذهب الْخَلِيل وسيبويه وَطَائِفَة أَنه بَاقٍ على اسميته ، قال سيبويه : " واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبت زيدا هو خيرا منك، وكان عبد الله هو الظريف.... وقد زعم ناس أن (هو) ها هنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمظهر. ولو كان ذلك كذلك لجاز (مررت بعبد الله هو نفسه) ، فـ (هو) ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويدخل عليهم (إن كان زيد لهو الظريفَ) ، و(إن كنا لنحن الصالحين) ، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون . ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام ؛ لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: (إن كان زيد للظريف عاقلا) . ولا يكون هو ولا نحن هاهنا صفة وفيهما اللام. ومن ذلك قوله عز وجل: " ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم " [آل عمران: ١٨٠] لذكره يبخلون... فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوا، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر.... وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدا أبوه خير منه، ووجدت عمرا أخوه خير منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدا هو خير منك. وحدثنا عيسى أن ناسا كثيرا يقرؤونها: " وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون " [الزخرف، آية: ٧] . وقال الشاعر، قيس بن ذريح:

تبكي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقل . وإذا قلت: كان زيد أنت خير منه، وكنت أنا يومئذ خير منك فليس إلا الرفع؛ لأنك إنما تفصل بالذي تعنى به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول وكان خبره، ولا يكون الفصل ما تعنى به غيره. ألا ترى أنك لو أخرجت أنت لاستحال الكلام وتغير المعنى، وإذا اخرجت هو من قولك كان زيد هو خيرا منك لم يفسد المعنى " [١٥]. أما الكوفيون فهو عندهم اسم له محل من الإعراب واختلفوا في حكمه ، قال أبو البركات : " ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عمادا وله موضع من الأعراب وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده "[١٦] . وجاء في حاشية الصبان قوله : " قيل هو حرف لا محل له من الإعراب وعليه أكثر النحاة .... وقيل: هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك. وقيل محله محل ما قبله. وقيل محل ما بعده ففي نحو(زيد هو القائم) محله رفع باتفاق القولين الأخيرين وفي نحو (كان زيد هو القائم) محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما، وفي نحو (إن زيدًا هو القائم) بالعكس "[١٧] . يتضح من كلام الصبان ان أكثر النحاة جعلته حرفاً لا محل له من الإعراب ، وقد ناقش الرضي هذه المسألة بقوله : " والأظهر عند

البصريين أنه اسم ملغى لا محل له بمنزلة (ما) إذا ألغيت في نحو (إنما) ... ثم لما كان الغرض المهم من الأتيان بالفصل: ما ذكرنا، أي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف، أعني إفادة المعنى في غيره ، صار حرفا، وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معينة، أي صيغة الضمير المرفوع ، وإن تغير ما بعده عن الرفع إلى النصب، كما ذكرنا ، لأن الحروف عديمة التصرف، لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية، أعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا، ومتكلما ومخاطبا وغائبا، لعدم عراقته في الحرفية، ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف، لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية، أي إفادته في غيره، وتلك الفائدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطبا به واحد أو مثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث، فإنه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه، فإن قلت: قلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها، كالأسماء الاستفهامية والشرطية، مع بقائها على الاسمية، فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك ؟ قلت: بينهما فرق، وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في أنفسها، ودالة على معنى في غيرها، والفصل وكاف الخطاب الحرفية، لا يدلان إلا على معنى في غيرهما " [١٨] . الذي أراه أن قول البصريين باسميته وأنه لا محل له من الإعراب أوجه لأنّ صورته تدل على عليها ولا داع لجعله حرفاً . أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب ؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمّي فَصْلًا، كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك، وتلك) وتثنّى وتجمع ولا حَظَّ لها في الإعراب و(ما) التي للتوكيد ولا حظّ لها في الإعراب؛ فكذلك ههنا . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيدا، وكما أنك إذا قلت: "جاءني زيد نفسه" كان نفسه تابعًا لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعًا في إعرابه . وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده وهو الكسائي من الكوفيين قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه رفعا أو نصبا [١٩].

أما الفراء فكأنه تنبه إلى ما في هذا الرأي من خلل ، إذ تعرب (هو) بتاليها قبل النطق به ، فذهب إلى أن إعرابها هو إعراب ما قبلها، ففي مثل: (كان محمد هو المسافر) محلها الرفع، وفي مثل: (إن محمدا هو المسافر) محلها النصب ، بينما محلها الرفع في تقدير الكسائي. وكل ذلك أعفانا منه سيبويه والبصريون ؛ لأنه لا يترتب عليه شيء في النطق فضلا عن البعد في تقدير المحل المزعوم[٢٠]. ويرد عليهم أن المضمر لا يؤكد به المظهر فلا فلا يقال: (جاءني زيد هو)، على أن الضمير لزيد، ونحن نقول:(إن زيدا هو القائم) ، ويرد عليهم أيضا، ان اللام الداخلة في خبر (إن)، لا تدخل في تأكيد الاسم، فلا يقال: (إن زيدا لنفسه كريم) . وقد ردّ بعض النحاة قول الكسائي بقولهم : " لم نر اسما يتبع ما بعده في

الأعراب" [٢١]. ويرد أبو البركات على الكوفيين بقوله : " أما قولهم: "إنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم جاءني زيد نفسه" قلنا: هذا باطل؛ لأن المكنيَّ لا يكون أكيد للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصَار إليه.

وأما قولهم: "إنه مع ما بعده كالشيء الواحد" قلنا: هذا باطل أيضا؛ لأنه لا تعلُّق له بما بعده ؛ لأنه كناية عما قبله ، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد؟ والله أعلم "[٢٢] . وقد حكي عن الكسائي، أنه كان يجعل العماد بمنزلة الألف واللام في كل موضع يجوز وضعه معهما، فإذا قلت: كنت أنت القائم جاز أن يكون أنت فصلًا، وجاز أن يكون تأكيدًا، ويجوز أن يبتدأ به فترفع القائم[٢٣] .

المبحث الثاني : الخلاف في العطف على الضمير المتصل

يعطف على الضمير المتصل ، وهذا الضمير إما أن يكون مرفوعا أو منصوباً أو مخفوضاً

أولاً : الخلاف في العطف على الضمير المتصل المرفوع :

فمن العطف على الضمير المرفوع قولنا (قمت وزيد) ، وهذا مستقبح عند البصريين ، قال سيبويه : " واعلم أنه قبيح أن تقول: ذهبت وعبد الله، وذهبت وعبد الله، وذهبت وأنا، لأن أنا بمنزلة المظهر. ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر. قال الراعى:

فلما لحقنا والجياد عشية دعوا يا لكلب واعتزينا لعامر "[٢٤]

وقال ابن جني: "من ذلك جمعهم في الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له وبينه إذا كان له لفظ. فقولك: قمت وزيد في الاستقباح كقولك: قام وزيد وإن لم يكن في قام لفظ بالضمير. وكذلك أيضًا سووا في الاستقباح بين قمت وزيد وبين قولنا قمتما وزيد وقمتم ومحمد من حيث كانت تلك الزيادة التي لحقت التاء لا تخرج الضمير من أن يكون مرفوعًا متصلا يغير له الفعل. "[٢٥] .لكن البصريين جوزوه في الشعر إذا اضطر الشاعر[٢٦] . وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو: (قُمْتُ وزيدٌ) . وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح . واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: {ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى} [النجم ٦، ٧] فعطف "هو" على الضمير المرفوع المستكن في: {اسْتَوَى} والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق، هو مطلع الشمس؛ فدل على جوازه، وقال الشاعر: **قلت إذا أقبلت وزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا**

فعطف "زُهْرٌ" على الضمير المرفوع في "أَقْبَلَتْ" وقال الآخر:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ من سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ما لم يكن وأبٌ له لِيَنَالَا

فعطف "وأبٌ" على الضمير المرفوع في "يَكُنْ" فدل على جوازه، كالعطف على الضمير

المنصوب المتصل. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو: إما أن يكون مقدرًا في الفعل أو ملفوظًا به؛ فإن كان مقدرًا فيه نحو "قام وزيدٌ" فكأنه قد عَطَفَ اسمًا على فعل، وإن كان ملفوظًا به نحو "قمت وزيدٌ" فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوّزنا العطف عليه لكان أيضًا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز[٢٧] . وقد ردّ ابن الأنباري كلام الكوفيين بقوله : " أما احتجاجهم بقوله تعالى: {فَاسْتَوَى، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى} [النجم ٦، ٧] فالواو فيه واو الحال، لا واو العطف، والمراد به جبريل وحده، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق، وقيل: فاستوى على صورته التي خلق عليها في حالة كونه بالأفق، وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي –صلى الله عليه وسلم– في صورة رجل . وأما ما أنشدوه من قوله:

قلت إذ أقبلت وزُهْرٌ تَهَادَى

ما لم يكن وأبٌ له لِيَنَالَا

فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، على أنا نقول: إنما جاء ههنا لضرورة الشعر، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز؛ فلا يكون لكم فيه حجة. وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال، بخلاف الضمير المرفوع المتصل؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال؛ فبان الفرق بينهما "[٢٨] .

وقد أجمع البصريون والكوفيون بجواز العطف من غير قبح على الضمير المرفوع المتصل؛ بارزا كان أو مستترا بعد توكيده بضمير منفصل ؛ نحو: {لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ} ، أو وجود فاصل؛ أي : فاصل كان بين المتبوع والتابع؛ نحو: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ} ، أو فصل بـ(لا) بين العاطف والمعطوف ؛ نحو {مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا} ، وقد اجتمع الفصلان في نحو: {مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلا آبَاؤُكُمْ} ، ويضعف بدون ذلك، كـ"مررت برجل سواء والعدمُ"؛ أي: مستوٍ هو والعدم، وهو فاشٍ في الشعر، كقول الشاعر :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا [٢٩]

والذي يراه الباحث أن رأي الكوفيين أوجه في العطف على الضمير المتصل المرفوع . أما ما احتج به البصريون فهو واهٍ إذ لا يمكن للسامع أن يعتقد أنه معطوف على الفعل في كلتا الحالتين ، كما أنه لا يلبس المعنى ففي قولك قمت وزيدٌ ، وقام وزيدٌ ، المعنى واضح ، ثم إنّ كثرته تبيحه .

ثانياً : الخلاف في العطف على الضمير المتصل المنصوب : إن كَانَ الْمُضمر مَنْصُوبًا حسن الْعَطف عَلَيْهِ بِغَيْر توكيد ، تَقول (رَأَيْتُك ومحمدا) ، ونحو قوله تعالى : {جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ} [المرسلات: ٣٨] فـ"الأولين": معطوف عل الكاف والميم [٣٠]، ولا يوجد خلاف فيه .

ثالثاً : الخلاف في العطف على الضمير المتصل المجرور :

مسألة العطف على الضمير المتصل المجرور من المسائل المختلف فيها؛ فجمهور البصريين، والفراء يرون أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة حرف الجر، فلا يجوز نحو: مررت بك وزيدٍ ، جاء في (الكتاب) قوله: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، ... كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم، ولم يجز أيضا أن يتبعوها إياه وإن وصفوا؛ لا يحسن لك أن تقول مررت بك أنت وزيد كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو قمت أنت وزيد، لأن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان يستغنى كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثل حاله منفردا، لا يستغنى به، ولكنهم يقولون: مررت بكم أجمعين، لأن أجمعين لا يكون إلا وصفا.

ويقولون: (مررت بهم كلهم)؛ لأن أحد وجهيها مثل أجمعين. وتقول أيضا: (مررت بك نفسك) ، لما أجزت فيها ما يجوز في فعلتم مما يكون معطوفا على الأسماء احتملت هذا؛ إذ كانت لا تغير علامة الإضمار ها هنا ما عمل فيها، فضارعت ها هنا ما ينتصب، فجاز هذا فيها. وأما في الإشراك فلا يجوز، لأنه لا يحسن الإشراك في فعلت وفعلتم إلا بأنت وأنتم. وهذا قول الخليل رحمه الله وتفصيله عن العرب. وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطر الشاعر.

وجاز قمت أنت وزيد، ولم يجز مررت بك أنت وزيد؛ لأن الفعل يستغنى بالفاعل، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه، لأنه بمنزلة التنوين. وقد يجوز في الشعر. قال:

آبك أيه بي أو مصدر من حمر الجلة جأب حشور

وقال الاخر: **فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب** " [٣١]

وقد عدّه ابن جني لحناً ، فقال : " وَلَو قلت (مَرَرْت بك وَزيد) كَانَ لحناً على أَنهم قد أنشدوه : **فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فَاذْهَبْ فَمَا بك وَالْأَيَّام من عجب**[٣٢]

واحتج البصريون بأدلة منها: أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجارّ، من قِبل أن الضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز . ومنها أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلم يجز العطف عليه كالتنوين قال أبو البركات : " ومنهم من تمسّك بأن قال:

إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضًا عن التنوين؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون (يا غلام) فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم ، وأنهما لا يُفْصَلُ بينهما وبينه بالظرف؛ وليس كذلك الاسم المظهر. ومنهم من تمسك بأن قال: أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور؛ فلا يجوز أن يقال "مررت بزيدٍ وَكَ" فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يقال "مررت بِكَ وزَيْدٍ" لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفًا فلا يجوز أن يكون معطوفًا عليه " [٣٣] أي : أن حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح حلوله محل المعطوف، فامتنع العطف عليه . وقال المرادي : " ما لا يمكن فيه العطف لمانع لفظي نحو: (ما لك وزيدًا؟) فإن العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، أو معنوي نحو: "سرت والجبل" مما لا يصلح للمشاركة. فهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعية ، ويمتنع فيه العطف " [٣٤]. ويرى الكوفيون ما عدا الفراء جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار " فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ" [النساء: من الآية١] بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات ، وقراءة إبراهيم النخعي ، وقتادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش، ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث، وقال تعالى: {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ} [النساء: ١٢٧] فما: في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن) وقال تعالى: {لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إليكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ} [النساء: ١٦٢] فالمقيمين: في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضًا أن يكون عطفًا على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة، يعني من أمتك، وقال تعالى: {وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} [البقرة: ٢١٧] فعطف "المسجد الحرام" على الهاء من "به" وقال تعالى: {وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ} [الحجر: ٢٠] فمن: في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "لكم" فدلَّ على جوازه، وقال الشاعر:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذهب فما بك والأيامِ من عَجَبِ

فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في "بك" والتقدير: بك وبالأيام، وقال الآخر:

أَكُرُّ على الكَتِيبَةِ لا أبالي أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا

فعطف "سواها" بأم على الضمير في "فيها" والتقدير: أم في سواها.

وقال الآخر: **تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا ومَا بَيْنَها والْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ**

فالكعب: مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في "بينها" والتقدير: وما بينها وبين الكعب غوط نفانف، يعني أن قومه طوال، وأن السيف على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط –وهو المكان المطمئن من الأرض– ونفانف: واسعة، أي بين السيف والكعب مسافة؛ فعطف "الكعب"١ على الضمير المخفوض في "بينها" وقال الآخر: **(هَلَّا سألت بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وأبي نُعَيْمٍ ذي اللِّوَاء المُحْرِقِ)**

فأبي نعيم: خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (عنهم) ؛ فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه" [٣٥]. ووافق الكوفيين في ذلك كلٌّ من يونس بن حبيب، والأخفش، وأبو علي الشلوبين ، وصحَّحه ابنُ مالك ، قال في الألفية:

وعَوْدُ خافضٍ لدى عطفٍ على ضميرِ خفضٍ لازماً قد جُعلا

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مُثبتا[٣٦]

وقال في التسهيل: "وإن عُطف على ضمير جر اختير إعادة الجار، ولم تلزم وفاقاً ليونس، والأخفش، والكوفيين"[٣٧]. أما الفراء فقد عدَّه قليلاً مرةً فقال: "وما أقل ما تردّ العرب مخفوضاً على مخفوض قد كُني عنه"[٣٨] . وعدَّه مرة أخرى قبيحاً ضعيفاً لا يجوز إلا في الشعر لضعفه[٣٩]. " وفي المسألة مذهب ثالث، وهو أنه إذا أُكِّد الضمير جاز نحو: (مررتُ بك أنت وزيدٍ) وهو مذهب الجرمي والزيادي . قلت: وهو حاصل كلام الفراء، فإنه أجاز: (مررت به نفسِهِ وزيدٍ، ومررت بهم كلِّهم وزيدٍ) ، قال: وكذا القول في أجمعين وقضهم وقضيضهم وخمستهم، إذا خفضت ، فإن نصبت "خمستهم" لم يجز –يعني العطف– بغير إعادة الجار "[٤٠] . ولأن ابن مالك لا يرى لزوم ذلك فقد جاء في الألفية شيء منه حيث قال في باب (أمَّا ، ولولا ، ولوما) :

وبِهما التحضيضَ مِزْ وهَلاَّ ألاَّ ألا وأولينها الفعلا

فقوله: (وهلاَّ) معطوف على الضمير المجرور بالباء من غير إعادة حرف الجر [٤١].

ويردّ أبو البركات على الكوفيين شواهدهم كعادته إذ يقول : " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ، الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ} [النساء: ١] فلا حجة لهم فيه من وجهين، أحدهما: أن قوله {وَالْأَرْحَامِ} ليس مجرورًا بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً} [النساء: ١] والوجه الثاني: أن قوله {وَالْأَرْحَامَ} مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها، وله شواهد كثيرة في كلامهم ... أما قوله تعالى {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ} [النساء: ١٢٧] فلا حجة لهم

فيه أيضًا من وجهين: أحدهما: أنا لا نسلم أنه في موضع جرّ، وإنما هو في موضع رفع٢ / ٢٨٢العطف على "الله" والتقدير فيه: الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم، وهو القرآن، وهو أوجه الوجهين. والثاني: أنا نسلم أنه في موضع جر، ولكن بالعطف على "النساء" من قوله: {يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ} لا على الضمير المجرور في "فيهنَّ".

وأما قوله تعالى: {لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ} [النساء: ١٦٢] فلا حجة لهم أيضًا من وجهين:

أحدهما: أنا لا نسلم أنه في موضع جر، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل، وتقديره: أعني المقيمين، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف، وقد يستأنف فيرفع، قال الله تعالى: {وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَاليتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ} [البقرة: ١٧٧] فرفع "الموفون" على الاستئناف، فكأنه قال: وهم الموفون، ونصب "الصابرين" على المدح، فكأنه قال: اذكرِ الصابرين ...

والوجه الثاني: أنا نسلم أنه في موضع جر، ولكن بالعطف على (ما) من قوله: {بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ} [البقرة: ١٧٧] فكأنه قال: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين، على أنه قد روي عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع، فقالت: هذا خطأ من الكاتب، وروي عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه، فقال: إن الكاتب لما كتب {مَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِك} [البقرة: ١٧٧] قال: ما أكتب؟ فقيل له: اكتب والمقيمين الصلاة، يعني أن الممل أعمل قوله "اكتب" في "المقيمين" على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها، فكتبها على لفظ الممل. أما قوله تعالى: {وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} [البقرة: ٢١٧] فلا حجة لهم فيه؛ لأن "المسجد الحرام" مجرور بالعطف على "سبيل الله" لا بالعطف على "به" والتقدير فيه: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام؛ لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به... وأما قوله: {وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ} [الحجر: ٢٠] فلا حجة لكم فيه؛ لأن (مَنْ) في موضع نصب بالعطف على (مَعَايِشَ) أي: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء . وأما قول الشاعر: ((فاذهب فما بك والأيام من عجب))

فلا حجة فيه أيضًا؛ لأنه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في (بك) .

وأما قول الآخر: ((أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا)) فلا حجة فيه أيضا؛ لأن (سواها) في موضع نصب على الظرف، وليس مجرورًا على العطف؛ لأنها لا تقع إلا منصوبة على الظرف، وقد ذكرنا ذلك في موضعه. وأما قول الآخر: ((وما بينها والكعبِ غُوطٌ نَفَانِفُ))

فلا حجة فيه أيضًا؛ لأنه ليس مجرورًا على ما ذكروا، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير (بين) مرة أخرى، فكأنه قال: وما بينها وبين الكعب، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها، كما

تقول العرب: ما كل بيضاءَ شحمةً، ولا سوداء تمرة، يريدون "ولا كل سوداء" فيحذفون (كل) الثانية لدلالة الأولى عليها، وقال الشاعر:

أَ كُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نَارَا

أراد (وكل نار) فاستغنى عن تكرير (كل) وهذا كثير في كلامهم، وبهذا يبطل قول من توهَّم منكم أن ياء النسب في قولهم: "رأيت التيميَّ تيم عديَّ" اسم في موضع خفض؛ لأنه أبدل منهما (تَيْمِ عديٍّ) فخفضه على البدل؛ لأن التقدير فيه: صاحب تيم عدي، فحذف (صاحب) وجر ما بعده بالإضافة ؛ لأنه في تقدير الثَّبَات، وهذا هو الجواب عن قول الآخر: ((وأبي نعيم ذي اللواء المحرق)) ثم لو حُمِلَ ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشَّاذ الذي لا يقاس عليه، والله أعلم " [٤٢]. على هذا فإن أبا البركات يخالف البصريين أيضاً من جهة أنهم أجازوه في الشعر وهو غير جائز عنده.

الخاتمة : أما بعد فقد انتهى البحث إلى النتائج الآتية :

١- ضمير الفصل البصريون يسمونه (ضمير الفصل) ووجه تسميته بذلك لأنه يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك: (زيد هو العاقل) . والكوفيون يسمونه (عماداً) ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه: أهو حرف أم اسم ؟ وإذا كان اسما فهل له محل من الاعراب أم لا محل له من الاعراب ؟ وإذا كان له محل من الاعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده؟

٢- الاكثرون على أنه حرف وُضع على صورة الضمير ، ومن النحاة من قال: هو اسم لا محل له من الاعراب. ومنهم من قال: هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه، فهو في محل رفع إذا قلت (زيد هو القائم) أو قلت (كان زيد هو القائم) ، وفي محل نصب إذا قلت (إن زيدا هو القائم) ومنهم من قال: هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى: (كنت أنت الرقيبَ عليهم) .

٣- يشترط في ضمير الفصل أربعة شروط:

الشرط الاول: أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك .

الشرط الثاني: أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو (إن محمدا هو المنطلق) ، أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن، نحو (محمد أفضل من عمرو) .

الشرط الثالث: أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الامثلة.

الشرط الرابع: أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور، وفي الافراد أو التثنية أو الجمع، نحو قوله تعالى: (كنت أنت الرقيب عليهم) فأنت للخطاب، وهو في الخطاب وفي الافراد كما قبله، ونحو (وإنا لنحن الصافون) فنحن للتكلم كما قبله.

٤- العطف على الضمير المرفوع هذا مستقبح عند البصريين .

٥- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام

٦- أجمع البصريون والكوفيون بجواز العطف من غير قبح على الضمير المرفوع المتصل

٧- إن كَانَ الْمُضمر مَنْصُوبًا حسن الْعَطف عَلَيْهِ بِغَيْر توكيد ، ولا يوجد خلاف فيه .

٨- مسألة العطف على الضمير المتصل المجرور من المسائل المختلف فيها؛ فجمهور البصريين، والفراء يرون أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة حرف الجر ويرى الكوفيون ما عدا الفراء جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، وفي المسألة مذهب ثالث، وهو أنه إذا أُكِّد الضمير جاز نحو: (مررتُ بك أنت وزيدٍ . أما الفراء فقد عدَّه قليلاً مرةً فقال: "وما أقل ما تردّ العرب مخفوضاً على مخفوض قد كُني عنه" .

المصادر :

القرآن الكريم .

*الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) ، المحقق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

*ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) الناشر: دار التعاون .

*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ٢٠٠٣ .

*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

*تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك: ت: د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ .

*توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

*حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م .

*الخصائص ، أبي الفتح عثمان بن جني ، عالم الكتب – بيروت ، تحقيق : محمد علي النجار .

*شرح إبن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني ، دار الفكر – دمشق الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .

*شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م

*شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

*شرح الرضي على الكافية ، مصدر الكتاب : موقع يعسوب .

*شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ) المحقق: نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م .

*الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ، إبراهيم بن صالح الحندود ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة – ١٤٢١هـ/٢٠٠١

*الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

*اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، دار الكتب الثقافية – الكويت ، ١٩٧٢ تحقيق : فائز فارس .

*المدارس النحوية ، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)
الناشر: دار المعارف .

*معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)
المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، الطبعة: الأولى .

*المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى : ٥٣٨هـ) ، المحقق : د . علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٩٩٣ .

*همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، المحقق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر .

هوامش البحث :

[١] الكتاب٢ /٣٨٨ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين٢/ ٥٧٩ .

[٢] الأصول في النحو ٢ / ١٢٥

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين٢/ ٥٧٩ ، و شرح الرضي على الكافية٢ / ٢٥٥.

[٤] شرح الرضي على الكافية٢ / ٢٥٥.

[٥] حاشية الصبان١ / ٤١٧ .

[٦] همع الهوامع ١ /٢٧٥ .

[٧] الكتاب٢ / ٣٨٩ .

[٨] المفصل في صنعة الإعراب ص ١٧٢ . وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١ / ٣٢٧ .

[٩] همع الهوامع ١ /٢٧٦.

[١٠] مغني اللبيب ١ /٦٤٣.

[١١] همع الهوامع ١ /٢٧٧.

[١٢] همع الهوامع ١/ ٢٧٩ .

[١٣] حاشية الصبان١ / ٤١٧ .

[١٤] شرح الرضي ٢/ ٤٥٧.

[١٥] الكتاب ٢ / ٣٩٠ . ٣٩٥ .

[١٦] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين٢/ ٥٧٩ . و المفصل في صنعة الإعراب ص ١٧٢ .

[١٧] حاشية الصبان ١ / ٤١٧ .

[١٨] شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٥٥ . ٢٦٢.

[١٩] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين٢/ ٥٧٩ . وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١ / ٣٢٧ .

[٢٠] الهمع ١/ ٦٨ ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ص ١٨٥ .

[٢١] المفصل ص ١٧٢ ، وشرح الرضي على الكافية٢ / ٢٥٥.

[٢٢] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين٢/ ٥٧٩ .

[٢٣] الأصول في النحو٢ / ١٢٥.١٢٦.

[٢٤] الكتاب ٢ / ٣٨٠ .

[٢٥] الخصائص ٣ / ٢٢ .

[٢٦] الكتاب ٢ / ٣٨٢ .

[٢٧] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ٢ / ٢٨٨ . ٢٩٠ .

[٢٨] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين٢٠٠٣م ، ٢ / ٢٩٠.

[٢٩] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ٢ / ٢٨٨ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢ /١٠٢٤. ١٠٢٥ ، و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ٣٩٣ .

[٣٠] اللمع في العربية ص ٩٦ . ٩٧ ، و شرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٨١.

[٣١] الكتاب ٢ / ٣٨١ . ٣٨٣ .

[٣٢] اللمع في العربية ص ٩٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٩٤ .

[٣٣] الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٢٨٣ .

[٣٤] توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٦٦٦ .

[٣٥] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين٢ / ٢٧٩ . ٢٨٢ .

[٣٦]توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢ / ١٠٢٥ . ٢/ ١٠٢٧ .

[٣٧] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٣٨٧هـ. ١٧٧، ١٧٨، وشرح الأشموني٢ / ٣٩٤

[٣٨] معاني القرآن للفراء ١٤٠٣هـ ، ٨٦/٢.

[٣٩] معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، ٢٥٣.

[٤٠] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٢٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٩٦ .

[٤١] ألفية ابن مالك ص ٦٠ ، و الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين ص ٤٨٠ .

[٤٢] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين٢ / ٢٨٣ . ٢ / ٢٨٧ .